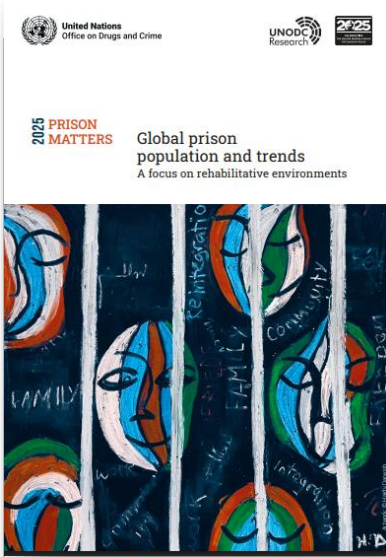


## قراءات المرصد الوطني للإجرام

وحدة اليقظة الاستراتيجية

### قراءة في تقرير الاتجاهات العالمية للسكان السجنية: مقارنة تحليلية للبيئات ذات الطابع التأهيلي



قراءة في تقرير الاتجاهات العالمية للسكان  
السجنية: مقارنة تحليلية للبيئات ذات  
الطابع التأهيلي

العنوان

معهد أبحاث الجريمة وسياسات العدالة التابع لجامعة لندن - المملكة المتحدة

الجهة المصدرة

صدر باللغة الإنجليزية - سنة 2025

لغة التقرير وتاريخ نشره

69 صفحة

عدد الصفحات

إصدار علمي مستقل يعتمد قاعدة بيانات عالمية ويهدف إلى تحليل الاتجاهات العامة  
لأوضاع السجون عالمياً، مع تركيز خاص في هذه النسخة على البيئات ذات الطابع  
التأهيلي.

طبيعة الوثيقة

## الملّخص التنفيذي

يقدم تقرير "الاتجاهات العالمية لعدد السجناء: تركيز على البيئات الإصلاحية التأهيلية" تحليلاً محدثاً لأوضاع السجون على المستوى الدولي، استناداً إلى قاعدة بيانات الموجز العالمي للسجون الصادر عن معهد أبحاث الجريمة وسياسات العدالة، وهو معهد بحثي أكاديمي تابع لجامعة "بيركبيك" - جامعة لندن ويعتمد التقرير على بيانات تغطي أكثر من مائتي دولة وإقليم، مع التنبيه إلى تفاوت تواريخ تحديث المعطيات بين البلدان.

يبين التقرير أن عدد الأشخاص المحرومين من الحرية في العالم يبلغ نحو 11.5 مليون شخص، وهو رقم يعكس استمرار اللجوء الواسع إلى السجن كأداة رئيسية في السياسة الجنائية في عدد كبير من الدول غير أن التقرير يؤكد أن هذا الرقم لا يمكن تفسيره باعتباره انعكاساً مباشراً لمعدلات الجريمة، بل يرتبط بدرجة كبيرة بطبيعة التشريعات الجنائية، ومدى استخدام السجن الاحتياطي، وطول مدد العقوبات ومستوى الاعتماد على البدائل غير السالبة للحرية.

ويكشف التحليل عن تفاوتات كبيرة بين الدول في معدلات السجن لكل مائة ألف نسمة، مما يدل على اختلافات بنيوية في فلسفة العقاب وفي اختيارات السياسات العامة، كما يبرز التقرير أن الاتجاهات الزمنية ليست موحدة؛ إذ سجلت بعض الدول انخفاضاً أو استقراراً نسبياً في أعداد السجناء، في حين شهدت دول أخرى ارتفاعاً ملحوظاً.

ومن النتائج الجوهرية التي يبرزها التقرير النمو المتسارع في عدد النساء السجينات، حيث ارتفع عددهن بنسبة 57% منذ سنة 2000، مقارنة بزيادة قدرها 22% لدى الرجال خلال الفترة نفسها، ويعكس هذا التفاوت في وتيرة الارتفاع تحولات عميقة في تطبيق السياسات الجنائية وتأثيرها المتباين على الفئات المختلفة.

كما يتناول التقرير أوضاع الأطفال والشباب المحتجزين، مشيراً إلى استمرار وجود هذه الفئة في مؤسسات الحرمان من الحرية، مع تفاوت واضح في معدلات الاحتجاز بين الدول، ويؤكد التقرير أن احتجاز القاصرين يطرح تحديات خاصة تتصل بإعادة الإدماج والآثار طويلة المدى للحرمان من الحرية على مساراتهم الاجتماعية والتنموية.

ويبرز الاكتظاظ بوصفه من أبرز الإشكالات البنيوية، حيث تعمل نسبة كبيرة من الأنظمة العقابية بأعداد تتجاوز طاقتها الاستيعابية الرسمية، وهو ما يؤثر مباشرة على ظروف الاحتجاز، والرعاية الصحية، والسلامة المؤسسية، وفرص التأهيل.

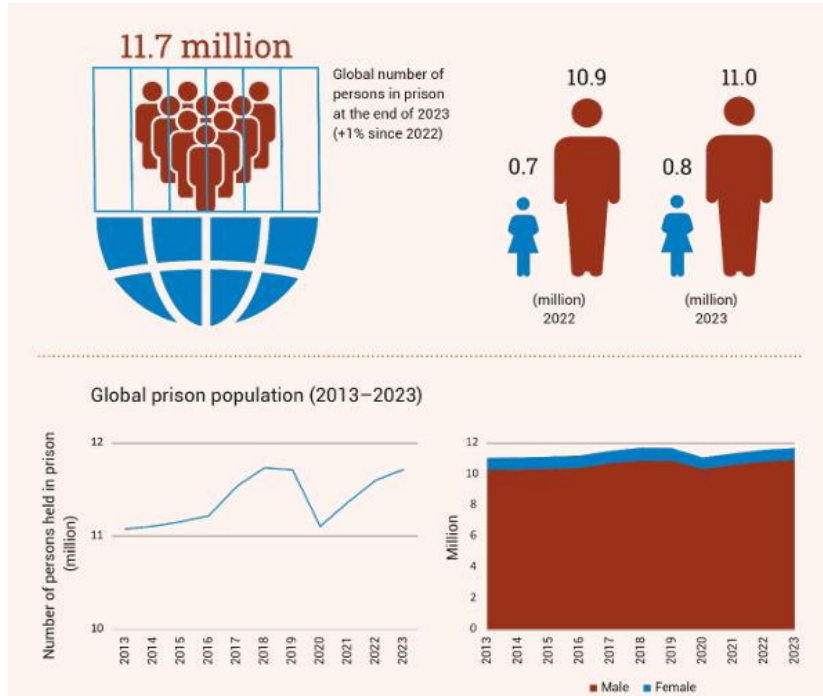
وفي السياق ذاته، يناقش التقرير مسألة الموارد البشرية داخل المؤسسات السجنية، مبرزاً التفاوت الكبير في نسب الموظفين مقارنة بالسجناء بين الدول، وما لذلك من أثر على جودة الإشراف وتنفيذ البرامج الإصلاحية، كما يشير إلى وجود فجوات في البيانات وضعف في الشفافية في بعض الأنظمة، مما يحد من دقة المقارنات الدولية ويعقد تقييم السياسات العمومية.

ويخلص التقرير إلى أن فهم واقع السجون عالمياً يتطلب النظر إلى ما وراء الأرقام، والتركيز على طبيعة البيئات الإصلاحية ومدى قدرتها على تحقيق إعادة الإدماج، بما يعزز فاعلية السياسة الجنائية ويحد من نسبة العود إلى الجريمة.

## ديناميات واتجاهات الساكنة السجنية في العالم:

### 1. النمو السكاني في السجون:

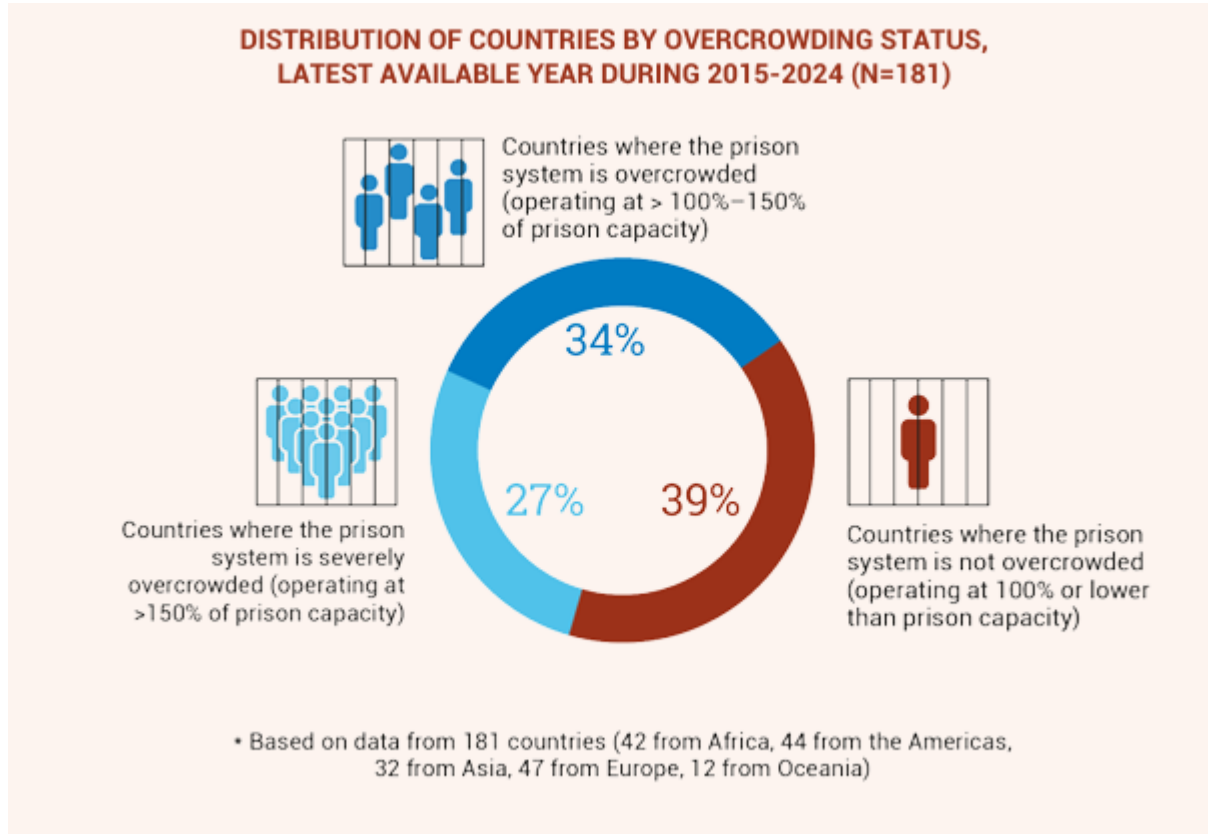
يسجل التقرير أن عدد السجناء على المستوى العالمي يتجاوز أحد عشر مليون شخص، مع تسجيل زيادة تقدر بحوالي 1% بين سنتي 2022 و2023.



ورغم أن هذه النسبة تبدو محدودة من الناحية الرقمية، فإنها تكتسب دلالة خاصة في سياق الاتجاهات العامة التي يعرفها النظام العقابي العالمي، حيث تظل الضغوط على

المؤسسات السجنية قائمة في عدد كبير من الدول.

ويبرز التقرير أن تحليل هذه الزيادة لا ينبغي أن يقتصر على الأرقام المطلقة، بل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار معدلات السجن قياساً بعدد السكان، وكذلك الفوارق الإقليمية بين الدول، فالتغيرات المسجلة لم تكن موحدة عبر مختلف مناطق العالم؛ إذ شهدت بعض المناطق ارتفاعاً في أعداد السجناء، بينما عرفت مناطق أخرى استقراراً نسبياً أو تراجعاً طفيفاً.



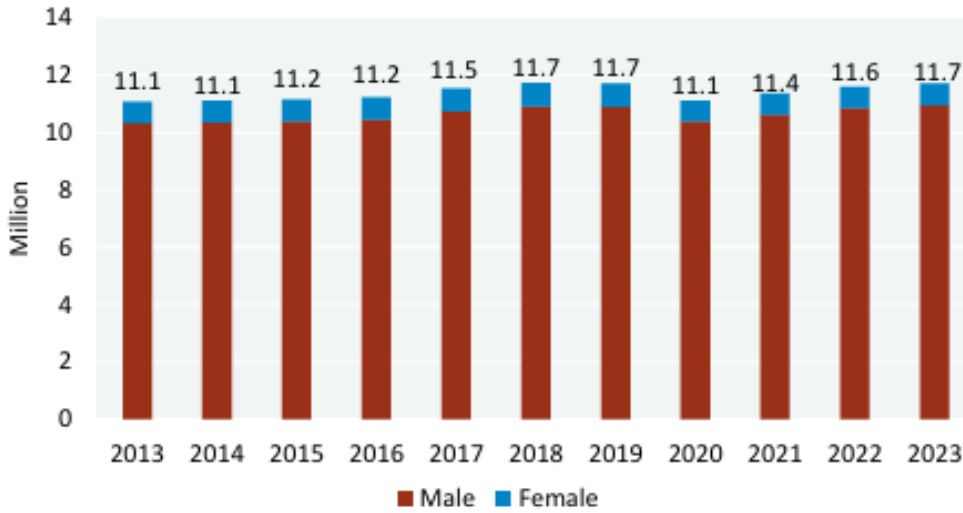
كما يؤكد التقرير أن تطور أعداد السجناء لا يرتبط بالضرورة بمستويات الجريمة وحدها، بل يتأثر بمجموعة من العوامل البنوية، من بينها السياسات العقابية، ومدى اللجوء إلى العقوبات السالبة للحرية، وطول مدد الأحكام، واستخدام السجن الاحتياطي، ويشير إلى أن بعض الزيادات المسجلة بعد عام 2022 يمكن تفسيرها بعودة الأنظمة القضائية إلى عملها الكامل بعد فترات تعطل سابقة، ما أدى إلى تنفيذ أحكام مؤجلة أو استئناف إجراءات كانت متوقفة.

وفي هذا السياق، يدعو التقرير إلى قراءة الاتجاهات الإحصائية بحذر، مع مراعاة العوامل الديمغرافية والتشريعية والمؤسسية التي تؤثر في معدلات السجن، فالأرقام رغم أهميتها لا تعكس وحدها طبيعة السياسات الجنائية أو مدى فعالية أنظمة العدالة، بل ينبغي فهمها ضمن الإطار الأوسع للتحويلات القانونية والإدارية التي تشهدها الدول.

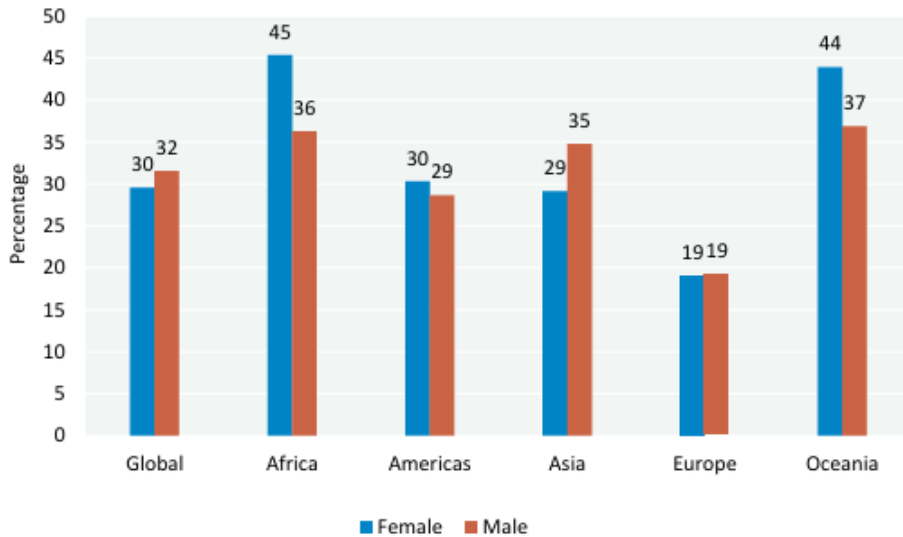
وبذلك، يضع التقرير مسألة النمو السكاني للسجون في سياق تحليلي متوازن، يربط بين المعطيات الكمية والبنية المؤسسية، ويؤكد أن أي تقييم للاتجاهات العالمية يستوجب النظر إلى السياسات المعتمدة أكثر من الاقتصار على قياس الأعداد المجردة.

## 2. الفجوة الجنديرية والسجن الاحتياطي:

يبرز التقرير في سياق عرضه للبنية الديمغرافية للسكانة السجنية عالميا، أن الرجال يشكلون الغالبية الساحقة من مجموع نزلاء السجون، غير أن هذا التفوق العددي لا يعكس الصورة الكاملة للوضع الجندي داخل أنظمة العدالة الجنائية، إذ يكشف تحليل الوضع القانوني للمحتجزين عن فروق دقيقة ذات دلالة إحصائية، خاصة فيما يتعلق بنسبة المحتجزين دون حكم نهائي.



ويبين التقرير أن نسبة النساء المحتجزات احتياطيا (أي دون صدور حكم قضائي نهائي) تفوق نظيرتها لدى الرجال في عدد من المناطق، ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في أفريقيا وأوقيانوسيا. ففي أفريقيا تحديدا تبلغ نسبة النساء المحتجزات احتياطيا حوالي 45% من مجموع السجينات، مقابل 36% لدى الرجال.



تكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة لأنها لا تتعلق بالحجم العددي المطلق، بل بطبيعة الوضع القانوني داخل المؤسسة السجنية.

ويبرز التقرير هذا الفارق بوصفه مؤشرا إحصائيا يستحق الانتباه في تحليل أنماط اللجوء إلى السجن الاحتياطي، فبينما تبقى النساء أقل عددا من الرجال داخل السجون من حيث العدد الإجمالي، فإن احتمال وجودهن في وضع احتجاز دون حكم يبدو أعلى نسبيا في بعض السياقات الإقليمية، ويؤكد التقرير أن هذه المعطيات تعكس تفاوتاً في أنماط الاحتجاز ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تقييم فعالية السياسات الإجرائية.

كما يشير التقرير إلى كون السجن الاحتياطي يشكل نسبة مهمة من نسبة الساكنة السجنية في عدة مناطق من العالم، وهو ما يطرح إشكالات تتعلق بمدى اللجوء إلى هذا الإجراء، ومدته، وحدود استخدام البدائل المتاحة، غير أن التقرير لا يقدم تفسيراً سببياً مباشراً لهذه الفوارق الجندرية، بل يكفي بعرض المعطيات كما هي، مع التأكيد على أهميتها في صياغة سياسات إصلاحية قائمة على الأدلة.

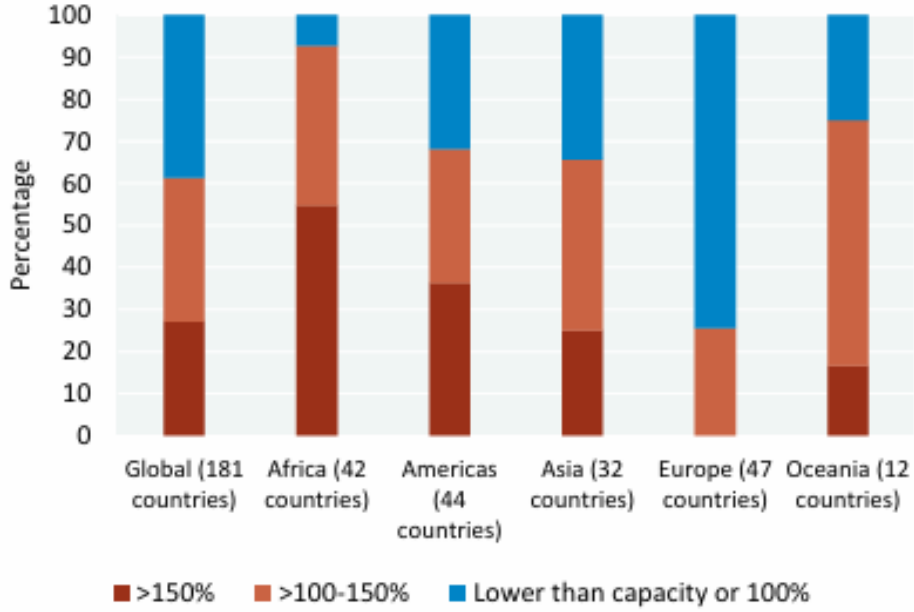
وفي هذا السياق، يشدد التقرير على أن فهم البنية الجندرية للسجون يتطلب تجاوز القراءة العددية الإجمالية إلى تحليل أكثر دقة لطبيعة الاحتجاز، سواء تعلق الأمر بأحكام نهائية أو احتجاز احتياطي فالوضع القانوني للمحتجز يمثل عنصراً أساسياً في تقييم عدالة الإجراءات وسرعة البت في القضايا، كما يرتبط مباشرة بظروف الاحتجاز وإمكانية الاستفادة من البرامج التأهيلية.

ويستفاد من هذا التحليل أن أي مقارنة إصلاحية تستهدف الحد من الاكتظاظ أو تعزيز البيئة التأهيلية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار نسب السجن الاحتياطي، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات التي تظهر البيانات أنها ممثلة بنسب مرتفعة في هذا الوضع القانوني، ويعرض التقرير هذه المعطيات ضمن منظور إحصائي تحليلي، دون تعميمات، مع الدعوة الضمنية إلى تحسين نظم جمع البيانات وتعزيز الشفافية في تتبع أوضاع المحتجزين.

وبذلك، يضع التقرير الفجوة الجندرية في السجن الاحتياطي ضمن إطار تحليلي قائم على المعطيات الكمية الدقيقة، معتبراً أن طبيعة الاحتجاز لا تقل أهمية عن حجمه، وأن تحليل هذه المؤشرات يمثل مدخلاً أساسياً لأي إصلاح مؤسسي يستند إلى الأدلة.

### 3. أزمة الاكتظاظ داخل السجون:

يعرض التقرير الاكتظاظ بوصفه أحد أكثر التحديات البنيوية رسوخا في أنظمة السجون عبر العالم فالمعطيات الواردة فيه تظهر أن عددا كبيرا من الدول يعمل بسعة تتجاوز القدرة الاستيعابية الرسمية لمؤسساته السجنية، ويبرز هذا الواقع بشكل خاص في أفريقيا، حيث تعاني حوالي 90% من الدول من الاكتظاظ، كما تسجل الأمريكيتان نسبا مرتفعة تصل إلى نحو 70%.



ولا يكتفي التقرير بعرض هذه النسب، بل يضعها في سياق ديناميات النمو السكاني للسجون، مشيرا إلى أن ارتفاع أعداد السجناء، حتى وإن كان طفيفا على المستوى العالمي، يقاوم الضغط على البنية التحتية في الدول التي تعاني أصلا من ضعف الموارد أو محدودية الطاقة الاستيعابية، فالإكتظاظ لا يرتبط فقط بارتفاع معدلات السجن، بل كذلك بطول مدد العقوبات، وبنسب السجن الاحتياطي، وبضعف استخدام العقوبات البديلة.

ويبرز التقرير أن الإكتظاظ يؤثر بصورة مباشرة في جودة ظروف الاحتجاز. فعندما تتجاوز أعداد السجناء الطاقة الاستيعابية، تتراجع معايير الإيواء، ويقل نصيب الفرد من المساحة المعيشية، وتتعدد مسألة توفير الرعاية الصحية، كما يصبح من الصعب تنظيم برامج تعليمية أو تأهيلية بفعالية، ويشير التقرير إلى أن هذه الظروف قد تعيق تحقيق الهدف التأهيلي للعقوبة، وتحول المؤسسة السجنية إلى فضاء يغلب عليه الطابع الإكتظاظي الإداري بدل الوظيفة الإصلاحية.

كما يربط التقرير بين الاكتظاظ ومستويات السلامة داخل السجون، فارتفاع الكثافة السكانية في أماكن الاحتجاز قد يؤدي إلى زيادة التوتر، وارتفاع احتمالات العنف، وصعوبة إدارة النزاعات اليومية وبالتالي فإن الاكتظاظ لا يمثل مجرد مؤشر كمي، بل عاملاً مؤثراً في مناخ المؤسسة بأكمله.

ويؤكد التقرير أن معالجة الاكتظاظ لا يمكن أن تقتصر على توسيع البنية التحتية أو بناء سجون جديدة، بل ينبغي أن ترتبط بمراجعة السياسات الجنائية، خاصة فيما يتعلق بالسجن الاحتياطي واستخدام العقوبات غير السالبة للحرية، ومراجعة مدد العقوبات، ويضع التقرير هذه الإشكالية ضمن منظور إصلاحي شامل يعتبر أن خفض الاكتظاظ شرط أساسي لتهيئة بيئة سجنية قادرة على أداء وظيفة تأهيلية حقيقية.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التقرير يتعامل مع الاكتظاظ باعتباره عائقاً هيكلياً أمام أي تحول نوعي في إدارة السجون، فوجود بيئة مادية مضغوطة يحد من قدرة الموظفين على التفاعل الفردي البناء، ويقلص فرص تقديم برامج فعالة، ويؤثر في الصحة الجسدية والنفسية للنزلاء.

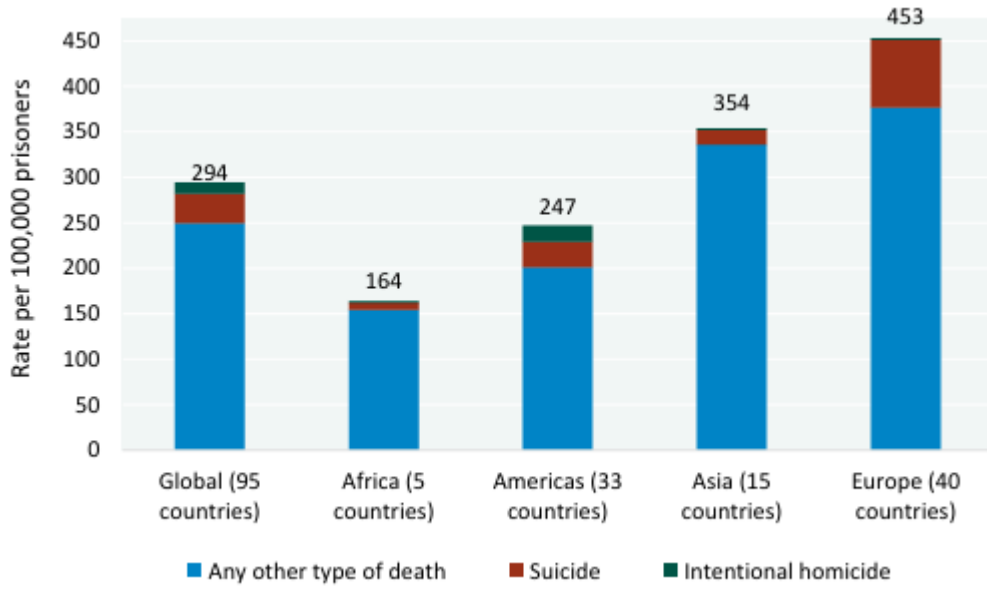
وبذلك، يخلص التقرير إلى أن أي سياسة إصلاحية تستهدف تعزيز البيئات السجنية التأهيلية يجب أن تنطلق من معالجة جذرية لمشكلة الاكتظاظ، سواء عبر سياسات الحد من التدفق إلى السجون أو عبر تحسين إدارة مدد العقوبات، بما يضمن توازناً بين مقتضيات العدالة ومتطلبات الكرامة الإنسانية.

#### **4. مؤشر السلامة داخل السجون:**

يعالج التقرير مسألة السلامة داخل السجون بوصفها مؤشراً جوهرياً على جودة البيئة السجنية وقدرتها على حماية الحياة والكرامة الإنسانية، ويستند في ذلك إلى معطيات إحصائية تتعلق بمعدلات العنف والانتحار داخل أماكن الاحتجاز، باعتبارها مؤشرات قابلة للقياس تعكس مستوى الاستقرار والأمان المؤسسي.

وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى أن معدل الانتحار بين السجناء يبلغ 32.9 حالة لكل مائة ألف سجين، وهو معدل يفوق بأكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العالمي المسجل خارج السجون

ويعرض التقرير هذا الفارق العددي بوصفه مؤشراً مقلقاً يستدعي الانتباه، دون أن يقدم تفسيراً سببياً مباشراً، لكنه يربطه بالسياق العام لظروف الاحتجاز.



ويؤكد التقرير أن بيئة الاحتجاز قد تتسم بعوامل ضغط متعددة، من بينها الاكتظاظ، وضعف الموارد، وقيود الحركة، والانفصال عن الأسرة والمجتمع، وتعرض هذه العناصر في سياق عام باعتبارها جزءا من البيئة المؤسسية التي قد تؤثر في الصحة النفسية للسجناء، ويبرز التقرير أن مؤشرات السلامة لا ينبغي أن تُقرأ بمعزل عن الظروف المادية والتنظيمية والثقافية داخل المؤسسة.



كما يوضح التقرير أن السلامة داخل السجون لا تقتصر على منع العنف الجسدي بين السجناء، بل تشمل كذلك الحماية من الأذى الذاتي، وضمان توفر آليات رصد ودعم نفسي مناسبة، فارتفاع معدلات الانتحار يشير، وفق المعطيات المعروضة، إلى وجود حاجة لتعزيز أنظمة الدعم والرعاية داخل المؤسسات السجنية.

ويضع التقرير مسألة السلامة ضمن الإطار الأوسع لمفهوم البيئة السجنية التأهيلية، مؤكداً أن الإحساس بالأمان يشكل شرطاً أساسياً لأي مسار إصلاحي أو تأهيلي. فبيئة تتسم بالعنف أو التوتر الدائم لا يمكن أن تدعم التحول الإيجابي أو إعادة الإدماج.

وتبعاً لذلك، يتضح أن التقرير يعتمد مؤشرات السلامة بوصفها أدوات قياس موضوعية لتقييم أداء الأنظمة السجنية، فمعدل الانتحار إلى جانب مؤشرات أخرى مرتبطة بالعنف، تشكل معياراً لتقدير مدى قدرة المؤسسة على توفير بيئة تحفظ الكرامة الإنسانية وتقلل من المخاطر.

ويخلص التقرير من خلال هذا المحور إلى أن تعزيز السلامة يتطلب معالجة العوامل البنيوية المؤثرة في بيئة الاحتجاز، بما في ذلك الاكتظاظ، وتدعيم الموارد البشرية، وتحسين شروط الإقامة، باعتبارها عناصر مترابطة تؤثر في الاستقرار المؤسسي العام.

## **البيئات السجنية التأهيلية: الرؤية والمنهج**

ينتقل التقرير، بعد عرض المؤشرات الكمية المتعلقة بالسكانة السجنية والسلامة والاكتظاظ، إلى طرح تصوري معياري يؤكد أن فعالية السجون في الحد من العودة إلى الجريمة لا ترتبط فقط بوجود برامج تأهيلية معزولة، بل بطبيعة البيئة المؤسسية ككل، ويؤكد أن "البيئة السجنية التأهيلية" تمثل إطاراً شاملاً تتفاعل داخله العناصر المادية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية بصورة مترابطة.

ويرتكز هذا التصور على فكرة أساسية مفادها أن التأهيل لا يبدأ عند تنفيذ برنامج محدد، بل يبدأ من طبيعة المناخ العام الذي يعيشه السجين يومياً، فالمؤسسة من حيث تصميمها وإدارتها وثقافتها، قد تخلق سياقاً يدعم الأمل وإعادة تصور المستقبل، أو قد تعيق هذا المسار.

### **أولاً: البعد المادي (الفيزيائي)**

يشير التقرير إلى أن التصميم المعماري للمؤسسة السجنية، ونوعية المرافق، وظروف الإيواء، ومستوى الإضاءة والنظافة، كلها عناصر تؤثر في التجربة اليومية للسجين، ولا ينظر إلى هذه الجوانب بوصفها تفاصيل تقنية محضة، بل باعتبارها مكونات لها أثر مباشر في الشعور بالكرامة والاستقرار النفسي.

فالبينة المادية التي تتيح مساحة كافية، وتهوية مناسبة، وتنظيماً واضحاً للفضاءات، تسهم في تخفيف التوتر وتعزيز الإحساس بالاحترام، وعلى العكس من ذلك، فإن الاكتظاظ وسوء المرافق قد يخلق مناخاً يطغى عليه الضغط والإحباط، مما يضعف أي جهود تأهيلية لاحقة.

### ثانياً: البعد الثقافي

يركز التقرير على الثقافة المؤسسية باعتبارها مجموع القيم والمواقف السائدة داخل السجن فالبينة التأهيلية تتطلب تبني رؤية مشتركة تعتبر السجن شخصاً قادراً على التغيير، وليس مجرد موضوع للضبط والمراقبة.

ويبرز التقرير أهمية وجود خطاب مؤسسي واضح يدعم فكرة التحول الإيجابي، ويعزز مفاهيم المسؤولية الفردية والاحترام المتبادل، فالثقافة السائدة داخل المؤسسة تؤثر في كيفية تفسير القواعد، وطبيعة التفاعل بين الموظفين والسجناء، ومدى استعداد المؤسسة لتبني مقاربات إصلاحية.

### ثالثاً: البعد الاجتماعي

يشدد التقرير على أن جودة العلاقات اليومية داخل السجن تشكل عنصراً محورياً في بناء بيئة تأهيلية، فالتفاعل بين الموظفين والسجناء لا يقتصر على تنفيذ التعليمات، بل يمثل فضاءاً لإرساء الثقة وتعزيز الشعور بالعدالة.

ويبرز التقرير مفهوم العدالة الإجرائية في هذا السياق، حيث ينظر إلى الإنصاف في تطبيق القواعد، والوضوح في اتخاذ القرارات، والاستماع إلى السجناء، باعتبارها عوامل تسهم في خفض التوتر وتعزيز الامتثال الطوعي للنظام، فالعلاقات القائمة على الاحترام المتبادل تقلل من النزاعات، وتخلق مناخاً يسمح بقبول البرامج الإصلاحية.

### رابعاً: البعد التنظيمي (السياسات والقيادة)

يتعلق هذا البعد بالقواعد والإجراءات والروتين اليومي، إضافة إلى أسلوب القيادة داخل المؤسسة ويؤكد التقرير أن وضوح السياسات واتساقها يسهمان في خلق بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها، وهو عنصر مهم في دعم التحول الفردي.

فالقيادة التي تتبنى رؤية إصلاحية، وتوفر دعماً للموظفين، وتضمن الاتساق في تطبيق القواعد، تعزز إمكانية تحويل السجن إلى فضاء يدعم إعادة الإدماج، أما التناقض في القرارات أو الغموض في الإجراءات فقد يضعف الثقة ويقوض الاستقرار المؤسسي.

### التكامل بين الأبعاد الأربعة

يؤكد التقرير أن هذه الأبعاد الأربعة لا تعمل بشكل منفصل، بل تتداخل بصورة عضوية، فالتحسين في البنية المادية دون تغيير الثقافة المؤسسية قد لا يحقق أثراً مستداماً، كما أن البرامج المتقدمة لا تؤدي ثمارها في غياب مناخ تنظيمي داعم.

ومن خلال هذا الطرح، يخلص التقرير إلى أن بناء بيئة سجنية تأهيلية يتطلب مقاربة شاملة تدمج التصميم المادي، والثقافة المؤسسية، والعلاقات الاجتماعية، والسياسات التنظيمية ضمن رؤية موحدة تستهدف دعم التحول الإيجابي.

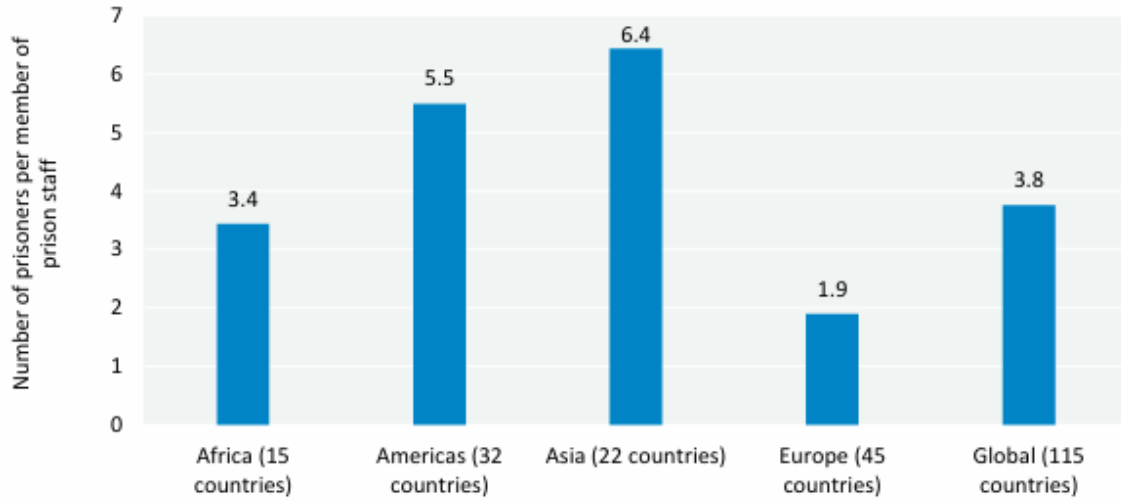
### **دور الأطر السجنية والبرامج المتخصصة:**

يؤكد التقرير أن البيئة السجنية التأهيلية لا يمكن أن تتحقق بالتصميم المادي أو السياسات وحدها، بل تعتمد بدرجة حاسمة على العنصر البشري داخل المؤسسة، فالموظفون بمختلف فئاتهم يشكلون الفاعل اليومي الذي تتجسد عبره القيم المؤسسية في الممارسة العملية.

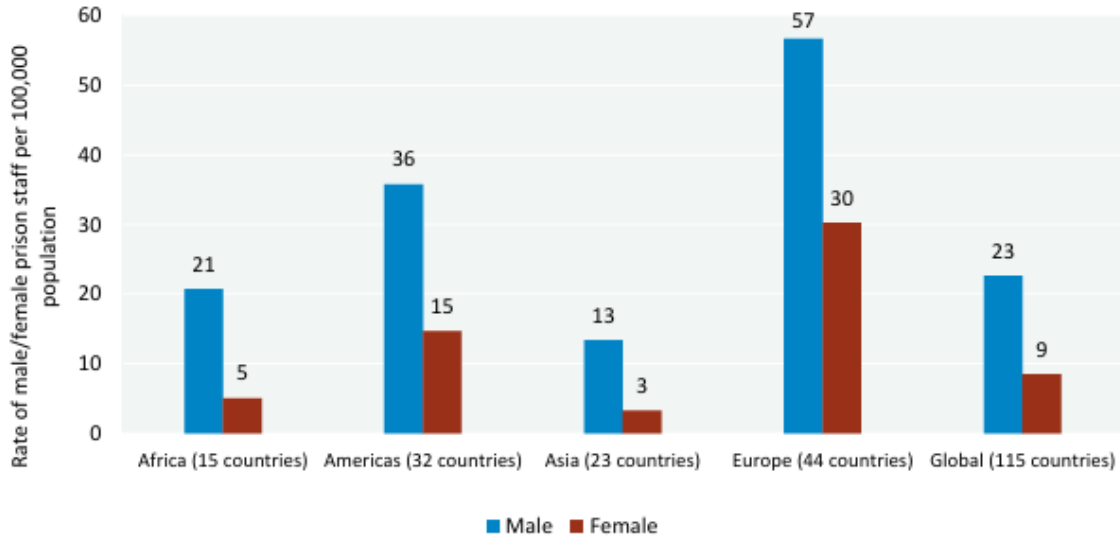
### أولاً: الموظفون كعوامل تغيير

يشدد التقرير على أن جميع موظفي السجن (وليس فقط الأخصائيين النفسيين أو الاجتماعيين) يلعبون دوراً أساسياً في تشكيل المناخ التأهيلي، فالتفاعل اليومي بين الموظف والسجين يمثل مساحة مؤثرة يمكن أن تعزز الشعور بالاحترام والإنصاف، أو على العكس قد تكسر التوتر والاعترا ب.

ويعرض التقرير بيانات تتعلق بنسبة الموظفين مقارنة بالسجناء، إضافة إلى التوازن الجندي داخل الأطر السجنية في بعض المناطق، وتبرز أوروبا باعتبارها من بين المناطق التي تسجل مستويات أفضل نسبياً من حيث كفاية عدد الموظفين مقارنة بعدد السجناء، وكذلك من حيث التوازن بين الجنسين داخل طاقم العمل.



ويطرح هذا المعطى في سياق تحليل البيئة المؤسسية، حيث يبرز توفر عدد كاف من الموظفين وتنوعهم الجندري كعامل مساعد في خلق مناخ أكثر استقراراً.



كما يؤكد التقرير أن الموظفين بحاجة إلى تدريب ودعم مستمرين حتى يتمكنوا من أداء دورهم في بيئة تتبنى هدفاً تأهيلياً، فالتحول نحو مقاربة إصلاحية يتطلب وضوحاً في الرؤية المؤسسية، وانسجاماً بين السياسات والممارسة اليومية.

### ثانياً: فعالية البرامج النفسية والسلوكية

يناقش التقرير نتائج الدراسات المتعلقة بالبرامج النفسية والسلوكية داخل السجون، ويشير إلى أن هذه البرامج يمكن أن تسهم في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة، غير أن فعاليتها تعتمد بدرجة كبيرة على السياق المؤسسي المحيط بها.

فوجود برنامج نظري لا يكفي لتحقيق الأثر المرجو، إذا لم يكن مدعوماً ببيئة مادية مستقرة، وثقافة مؤسسية قائمة على الاحترام، وعلاقات يومية عادلة، ويبرز التقرير أن السياق الذي تنفذ فيه البرامج يؤثر في نتائجها، ما يعزز الطرح القائل بأن البيئة ككل تشكل الإطار الحاسم لنجاح التدخلات المتخصصة.

### ثالثاً: التدريب المهني وإشكالية الأثر على العود إلى الجريمة

يتناول التقرير التدريب المهني باعتباره أحد المكونات التقليدية للسياسات الإصلاحية، ويشير إلى أن هذا النوع من البرامج يسهم في تعزيز الشعور بالكرامة، ويوفر مهارات قد تدعم فرص العمل بعد الإفراج غير أن التقرير يوضح أن الأدلة المتعلقة بتأثير التدريب المهني المباشر في خفض معدلات العودة إلى الجريمة تظل مختلطة، أي أن النتائج ليست متجانسة أو قاطعة في جميع السياقات، ويبرز التقرير أن نجاح هذا النوع من البرامج يرتبط بمدى توفر دعم لاحق بعد الإفراج، بما في ذلك فرص العمل الفعلية واستمرارية المتابعة.

ومن خلال هذا التحليل، يؤكد التقرير أن البرامج التخصصية (سواء كانت نفسية أو مهنية)، لا ينبغي النظر إليها بمعزل عن البيئة المؤسسية العامة، فالسجن الذي يوفر مناخاً داعماً، وموظفين مدربين وسياسات واضحة، يكون أكثر قدرة على تحويل البرامج إلى أدوات فعالة في إعادة الإدماج.

### **التكامل بين العنصر البشري والبرامج:**

يخلص التقرير إلى أن التأهيل داخل السجون هو عملية مركبة تتداخل فيها الأبعاد البشرية والتنظيمية والبرامجية، فالموظفون يشكلون الواجهة اليومية للمؤسسة، والبرامج تمثل الأدوات المتخصصة، لكن فعالية كل منهما تعتمد على انسجامهما ضمن رؤية مؤسسية شاملة.

وبذلك، يعيد التقرير التأكيد على أن التحول نحو بيئات سجنية تأهيلية لا يتحقق عبر إدخال برامج جديدة فحسب، بل عبر إعادة تنظيم الثقافة المؤسسية، وتدعيم الكوادر البشرية، وربط التدخلات المتخصصة باستراتيجية متكاملة تمتد إلى ما بعد الإفراج.

## الخلاصات والنتائج التي انتهى إليها التقرير:

### 1. الاتجاهات العددية ليست كافية لفهم الواقع السجني

يؤكد التقرير أن الزيادة المسجلة عالميا في عدد السجناء بنسبة تقارب 1% بين عامي 2022 و2023 يجب ألا تقرأ بمعزل عن السياقات الإقليمية والسياسات الجنائية المعتمدة، فالأرقام الإجمالية لا تعكس وحدها طبيعة النظام العقابي، إذ يتأثر حجم الساكنة السجنية بعوامل متعددة، منها مدد العقوبات ونسب السجن الاحتياطي، ومدى استخدام البدائل غير السالبة للحرية، وبذلك يخلص التقرير إلى أن تحليل الاتجاهات يتطلب مقارنة متعددة الأبعاد، تجمع بين المؤشرات الكمية والسياسات المؤسسية.

### 2. السجن الاحتياطي عامل حاسم في تكوين الساكنة السجنية

تكشف البيانات عن نسب مرتفعة من المحتجزين دون حكم في عدة مناطق، مع تسجيل فجوة جندرية في بعض السياقات، خاصة في إفريقيا حيث تبلغ نسبة النساء المحتجزات احتياطيا 45% مقابل 36% من الرجال، ويفهم من ذلك أن السجن الاحتياطي يشكل عنصرا بنويا في تضخم أعداد السجناء، وأن مراجعته تمثل مدخلا أساسيا لأي إصلاح يستهدف تخفيف الضغط على المؤسسات السجنية.

### 3. الاكتظاظ عائق هيكلي أمام الوظيفة التأهيلية

يخلص التقرير إلى أن الاكتظاظ لا يمثل مجرد خلل عددي، بل يعد عائقا مباشرا أمام توفير بيئة تحترم الكرامة الإنسانية وتدعم التحول الإيجابي، فارتفاع نسب الاكتظاظ خاصة في أفريقيا (حوالي 90% من الدول) والأمريكيتين (نحو 70%) ينعكس على جودة الإيواء، والرعاية الصحية، وإمكانية تنفيذ البرامج، وعليه فإن خفض الاكتظاظ يعد شرطا تأسيسيا لبناء بيئة سجنية تأهيلية.

### 4. السلامة مؤشر مركزي على جودة البيئة السجنية

يسجل التقرير معدل انتحار يبلغ 32.9 لكل مائة ألف سجين، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العالمي خارج السجون، ويعرض هذا المؤشر باعتباره دلالة على هشاشة بيئة الاحتجاز في عدد من السياقات، ويستخلص التقرير ضمنا أن ضمان السلامة (بما في ذلك الوقاية من الأذى الذاتي والعنف) يمثل معيارا أساسيا لتقييم أداء المؤسسة السجنية.

## 5. البيئة التأهيلية مفهوم متكامل متعدد الأبعاد

يشكل الطرح المفاهيمي للبيئات السجنية التأهيلية أحد أهم إسهامات التقرير، فهو يحدد أربعة أبعاد مترابطة:

- البعد المادي: تصميم الفضاءات وظروف الإيواء.
- البعد الثقافي: القيم المؤسسية والمواقف تجاه السجناء.
- البعد الاجتماعي: جودة العلاقات والعدالة الإجرائية.
- البعد التنظيمي: السياسات والقيادة والروتين الإداري.

ويخلص التقرير إلى أن فعالية البرامج التأهيلية مرهونة بتكامل هذه الأبعاد، وأن إدخال برامج معزولة في بيئة غير داعمة لا يحقق نتائج مستدامة.

## 6. الموظفون عنصر حاسم في نجاح المقاربة التأهيلية

يؤكد التقرير أن جميع الموظفين يشكلون عوامل تغيير، وأن كفاية عددهم، وتكوينهم، والتوازن الجندرى بينهم كلها عوامل تؤثر في المناخ المؤسسي، كما يشير إلى أن فعالية البرامج النفسية والسلوكية تعتمد على نفس السياق، وأن الأدلة حول أثر التدريب المهني على خفض العودة إلى الجريمة تظل مختلطة، خاصة في غياب دعم بعد الإفراج.

## 7. مرحلة ما بعد الإفراج امتداد ضروري للعملية التأهيلية

يبرز التقرير أن إعادة الإدماج لا تنتهي عند الإفراج، وأن نجاح البرامج داخل السجن يرتبط بوجود دعم مستمر في المجتمع، بما يشمل فرص العمل والمتابعة اللاحقة.

## أهم النقاط التي يمكن أن تغني التجربة المغربية في ضوء هذا التقرير:

استنادا إلى ما عرضه التقرير يمكن استخلاص عدد من العناصر التي قد تسهم في تطوير السياسات العقابية بالمغرب، لعل من أبرزها:

### 1. تعزيز المقاربة الشمولية للبيئة السجنية:

يوضح التقرير أن التأهيل ليس برنامجا بل بيئة متكاملة، وعليه فإن أي خطة إصلاح وطنية ينبغي أن تستفيد من اعتماد مقاربة تجمع بين تحسين البنية التحتية، وتعزيز الثقافة المؤسسية، ودعم العلاقات القائمة على العدالة الإجرائية.

### 2. مراجعة دور السجن الاحتياطي في إدارة الاكتظاظ:

بما أن التقرير يبرز السجن الاحتياطي كعامل مؤثر في تضخم نسبة الساكنة السجنية، فإن دراسة نسبه ومدده وتعزيز بدائله، يمكن أن تشكل مدخلا فعالا لتخفيف الضغط المؤسساتي.

### 3. الاستثمار في الموارد البشرية:

يشدد التقرير على دور الموظفين في تشكيل المناخ التأهيلي، ومن ثم فإن الاستثمار في التكوين المستمر، وتحسين نسب التأطير، وتعزيز التوازن الجندري – النوعي، يمثل رافعة أساسية لأي تحول نوعي.

### 4. ربط البرامج الإصلاحية بمرحلة ما بعد الإفراج:

نظرا لأن أثر التدريب المهني يبقى محدودا في غياب دعم لاحق، فإن بناء جسور بين المؤسسة السجنية وسوق العمل والمجتمع المدني يمكن أن يعزز استدامة النتائج.

### 5. اعتماد مؤشرات السلامة كأداة تقييم دوري

من خلال إدراج مؤشرات مثل معدلات الانتحار والعنف ضمن أدوات التقييم المؤسسي، بما يسمح برصد جودة البيئة السجنية بصورة موضوعية.

من خلال كل ما سبق فإن التقرير يقدم رؤية متكاملة مفادها أن مستقبل السياسات العقابية لا يكمن في التوسع الكمي للمؤسسات السجنية، بل في إعادة تعريف وظيفة السجن ضمن إطار إنساني قائم

على الأدلة، فالتحول الحقيقي يتطلب: تقليص الاكتظاظ، وضبط استخدام الحبس الاحتياطي، وضمان السلامة، إلى جانب بناء بيئة متعددة الأبعاد داعمة للتحويل، علاوة على تمكين الموظفين، وربط التأهيل بمرحلة ما بعد الإفراج.

ويخلص التقرير إلى أن نجاح أي نظام سجن في الحد من العودة إلى الجريمة يرتبط بقدرته على تحويل المؤسسة من فضاء احتجاز إلى فضاء يتيح إمكانية التغيير الواقعي والمستدام.